جمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ٨٨٦

محاضرات

في

الموازين التخطيطية

في الاقتصاد الاشتراكي المخطط

الدكتور محمد فكري صقر

الجزء الاول — مقدمة

مايو ١٩٦٩

القاهرة

٣ شارع محمد مظلوم الدقي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

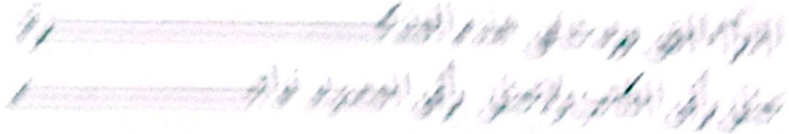

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الاول

مقدمة

مفهوم التخطيط الاقتصادى :

يشير لفظ " التخطيط " بمعناه الواسع الى تحديد اهداف معينة ووضع الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف . فالتخطيط العسكرى مثلا يتضمن وضع اهداف محددة ثم تحديد الوسائل والمراحل التى يستلزمها امر تحقيق هذه الاهداف . والتخطيط الاقتصادى بدوره ايضا يتضمن تحديد اهداف اقتصادية معينه مثل تحقيق العمالة الكاملة او زيادة متوسط دخل الفرد ، ثم تعيين الوسائل والمسالك والسياسات المختلفة لتحقيق هذه الاهداف .

واذا اعتبرنا ان التخطيط فى معناه الواسع ينصرف الى تحديد الاهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف لامكن القول ان التخطيط فى حد ذاته قد وجد وتطور مع وجود الانسان نفسه وفى كافة العصور والانظمة السياسية والاقتصادية المختلفة . بل ان كثيرا من الكائنات الحية الاخرى خلاف الانسان تقوم ايضا بنشاط تخطيطى فى سعيها لتوفير غذائها على مدار السنة ولتأمين بقائها .

وينصرف موضوع التخطيط الاقتصادى بصفة عامة الى المشكلة الاقتصادية الابدية الناشئة عن ندرة الموارد المادية ازاء الحاجات الكثيرة من السلع والخدمات التى يمكن ان توجه اليها تلك الموارد لاشباعها ، مما يضطر معه الفرد او الاسرة او المشروع او الدولة وفقا للهيكل الاقتصادى السارى الى القيام بتنظيم الاستغلال الامثل لهذه الموارد المحدوده لاشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات . ولعل من اهم الاسباب التى تصبغ على هذه المشكلة الاقتصادية صفة الابدية هى ان الحاجات نفسها تتطور وتتزايد باضطراد بحيث تظل الموارد المادية المتاحة دائما اقل من ان تشبعها جميعا مهما ارتفعت كفاءة استخدام هذه الموارد . ويهمنا فى هذه المحاضرات بحث دور الدولة فى علاج المشكلة الاقتصادية عن طريق التخطيط الاقتصادى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للتخطيط الاقتصادى - اذا كان من الممكن اساسا وضع مثل هذه النظرية - وذلك على اعتبار ان التخطيط الاقتصادى اسلوب تطبيقى لمعالجة المشاكل العملية يتكيف حسب النظام الاقتصادى والظروف الاجتماعية والسياسية فى كل دولة . فالنظرية العملية بطبيعتها تقدم تفسيرا علميا لظاهرة معينة من حيث العلاقات المؤثرة فيها والمتأثرة بها . وتظهر قيمة هذه النظرية فى قدرتها على تحليل الظاهرة التى تنفرد بتفسيرها بطريقة يسهل تفهمها ويمكن معها استنتاج الحلول العملية للتحكم فى هذه الظاهرة مستقبلا وتذليلها لخدمة اغراض المجتمع .

لا شك ان ظاهرة التخطيط الاقتصادى بواسطة الدولة لتنمية معدلات الانتاج من السلع والخدمات تسود معظم دول العالم مع تباين تجارب التنمية التى تمارسها هذه الدول مما يعجز معه الباحث عن استخلاص نظرية عامة ، الا انه من الممكن التعرف على انماط او اتجاهات تخطيطية معينة فى الدول التى يتشابه هيكلها الاقتصادى قد تساعدنا على تفهم مضمون التخطيط الاقتصادى وابعاده وادواته فى النظم الاقتصادية المختلفة .

ولقد جرى العرف فى العلوم الاجتماعية على تمييز نظامين اساسيين من النظم الاقتصادية التى بزغت وتبلورت بعد الثورة الصناعية وهما : النظام الراسمالى والنظام الاشتراكى . ومع ان الاسس الفلسفية النظرية التى يقوم عليها كلا النظامين مختلفة تماما الا انه من الناحية العملية التطبيقية قد يصعب رسم خط واضح يفصل بين الدول الراسمالية والدول الاشتراكية ان لم يكن ذلك مستحيلا . فمعظم الدول المعروفة بنظامها الراسمالى قد قطعت شوطا كبيرا فى استخدام الكثير من الادوات الاشتراكية لتقويم الخلل الذى ينشأ عن التلقائية والفردية التى يستند اليها النظام الراسمالى ، وذلك مثل التأمينات الاجتماعية ، الضرائب التصاعدية ، سياسة التأميم ، اشتراك العمال فى الارباح والادارة ، الاصلاح الزراعى الى غير ذلك من الامثلة العديدة . ولقد صاحب هذا التطور ازديادا ملحوظا فى حجم النشاط الاقتصادى للقطاع الحكومى وقيام الحكومة بدور ايجابى فى التأثير على مجرى النشاط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصادى باكمله وما يستلزمه ذلك من وجود منظمات وقوائم (حسابات قومية) واحصـــاءات عن النشاط الاقتصادى فى مجموعه ٠

ومن ناحية اخرى نجد كثيرا من الدول الاشتراكية التى تتبع اسلوب التخطيـــط المباشر والشامل تهتم حديثا باستخدام ادوات التخطيط غير المباشر عن طريق الاسعـــار والاجور والائتمان ، ومعدل الفائدة ، والربح ، واللامركزية فى ادارة المشروعات ، الـــخ ولكن مع اختلاف المفاهيم والاعتبارات التى تحكم تأثيرها وفاعليتها عنه فى الدول الراسمالية٠

كذلك ان محاولة تمييز الدول الاشتراكية والدول الراسمالية سوف تصطدم ليـــس فحسب بالاختلافات التطبيقية للنظرية الفلسفيه الواحده بل ايضا بصعوبة تحديد مجموعـــة كبيره من الدول تسمى بالدول الناميه ٠ فهذه الدول فى انطلاقها على طريق التنميـــه غالبا ما تأخذ باساليب وادوات تنتمى الى كل من النظامين الاشتراكى والراسمالى ٠ويـــرى البعض ان الدول الناميه برغم اختلاف هياكلها الاقتصاديه الا ان بعضها يميل هيكلـــه الاقتصادى بوضوح الى احد النظامين الاشتراكى او الراسمالى ٠ فالجمهورية العربية المتحـــدة مثلا يقترب هيكلها الاقتصادى كثيرا من النظام الاشتراكى الماركسى ويبتعد هيكلهـــا الاقتصادى بذلك عن الفلسفة الراسمالية بخطوات واسعة ٠ اما بالنسبة لدول نامية اخـــرى كالهند وباكستان مثلا فان هياكلها الاقتصادية مازالت متأثره بالفلسفة الراسمالية اكثر مـــن تأثرها بالمذهب الاشتراكى ٠ وقد يعتمد فى فرز هذه الدول الناميه وتوزيعها بين المذهبين الاشتراكى والراسمالى على مؤشرات كثيره منها نسبة الناتج القومى او الدخل القومى الـــتى تتكون فى القطاع العام او نسبة الثروه القوميه او العمالة فى القطاع العام الى الاقتصـــاد القومى فى مجموعه ، الا انه لبحث موضوع التخطيط الاقتصادى يحسن تميز مجموعة الـــدول الناميه عن الدول الراسماليه والدول الاشتراكيه نظرا لتشابه المشاكل الاجتماعيه والسياسيـــة والاقتصاديه التى تصادف هذه الدول فى المراحل المختلفه للتنمية ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التخطيط السلعى والتخطيط المالى :

كثيرا ما يعبر عن التخطيط السلعى بالتخطيط المادى او العينى وهو يشير الى وضع وتنفيذ خطة الانتاج وما يتطلبه ذلك من حصر وتقدير عناصر الانتاج التى تتطلبها الطبيعة الفنية للسلع المنتجه وضرورة احكام الموازنه بين الموارد الانتاجية المحدودة وبين استخدامات هذه الموارد • ولذلك فان وضع وتنفيذ خطة الانتاج يتضمن ايضا حصر الطاقة الانتاجية وامكانية زيادتها نتيجة للتراكم (استثمار) الراسمالى وحصر موارد القوى العامله وتوزيعها على الاستخدامات المختلفه حسب الخطة • وقد يتم التخطيط المادى للموارد العينيه على مستوى المشروع او القطاع او الاقتصاد القومى باكمله او على جميع هذه المستويات كما هو الحال فى نظام التخطيط الشامل •

وتلعب جداول المدخلات والمخرجات (الموازين الهيكليه) دورا رئيسيا فى حصر الموارد العينيه المتاحه وبيان تدفقاتها فيما بين القطاعات المختلفه وذلك فى صورة متوازنه تبرز القطاعات المنتجه والمستخدمه لها • ففى جانب المخرجات يبين انتاج القطاعات المختلفه ، وفى جانب المدخلات يحدد عناصر الانتاج المستخدمه فى هذه القطاعات حسب مصادرها من القطاعات المنتجه لها (المخرجات)• ولابد ان تتوازن فى النهاية عناصر المخرجات (الموارد) والمدخلات (استخدامات موزعه على القطاعات المختلفه • *) ومع ان جداول المدخلات والمخرجات تعد بالكميه والقيمه الا ان استخدام النقود فى هذه الجداول يكون على اساس انها وسيلة التبادل ووحدة القياس المتعارف عليها حتى يسهل مقارنة وجمع قيم المدخلات او المخرجات غير المتجانسة • واذا شئنا يمكن اغفال النقود تماما ونحدد احدى السلع او عوامل الانتاج كمقياس لنسب التبادل

---

*) سوف نتناول جداول المدخلات والمخرجات او الموازين الهيكلية بالتفصيل فيما بعد لدى مناقشة الموازين التخطيطيه فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واعطائها قيمة مساويه للوحدة وتقاس القيم الوارده بالمدخلات والمخرجات على اساس هذا المقياس وتجمع بالتالى مفردات المدخلات ومفردات المخرجات دون حاجة الى استخدام النقود .

اما التخطيط المالى فينصرف الى تعبئة الموارد الماليه سواء نقديه او ائتمانية وتوزيعها على استخداماتها المختلفه بحيث تقابل فى النهاية تخصيصات الدخل تخصيصات السلع والخدمات المحدده فيما بين القطاعات ، وكذلك فى داخل القطاع الواحد فيما بين المؤسسات ، وكذلك فيما بين الوحدات الاستهلاكية والوحدات الانتاجيه . فبينما تتحدد التدفقات السلعية حسب الخطه الماديه (السلعيه) فان انسياب هذه التدفقات السلعيه فيما بين استثمار وانتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك لا يتم الا بوجود تدفقات ماليه (نقديه او ائتمانيه) مقابله بل ومطابقه لها تماما حتى يمكن تحقيق هذه التدفقات السلعيه المحدده بالخطه ما دامت النقود هى ايضا وسيلة التبادل فى حالة الاقتصاد المخطط .

ففى الجانب السلعى او المادى من الخطة يتم حصر الموارد الفنية والطبيعيه والبشريه وتوزيع هذه الموارد على استخداماتها المختلفه فيما يعبر عنه بخطة الانتاج غير انه لتنفيذ خطة الانتاج لابد من وجود موارد مالية (نقديه وائتمانيه) لتغطية كافة تكاليف الموارد الانتاجيه اللازمة لتحقيق اهداف الانتاج ، كما انه فى خطة الانتاج يتم توزيع الناتج القومى على الاستهلاك النهائى او التراكم (استثمار) وهذا لا يتحقق ايضا الا بوجود تخصيصات دخليه (ماليه) توجه الى التخصيصات السلعية ويتم التبادل فيما بينها . ويتطلب تنفيذ الخطة ضرورة وجود توازن تام سواء من ناحية الكم او التوقيت او الكثافة بين التدفقات السلعيه والتدفقات الماليه للخطه ، او بمعنى آخر ان يتطابق الجانب المالى مع الجانب السلعى للخطه . وادوات التخطيط المالى لتنفيذ الخطه وتحقيق هذا التطابق بين جانبيها هى الاسعار ، والاجور ، والائتمان ، والمدفوعات الاجتماعيه ، وكميه النقود ، ولسوف يرد تفصيل دور كل منها فيما بعد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

غير ان للتخطيط المالى ايضا وظائف اخرى خلاف احكام التوازن بين التدفقات السلعيه والتدفقات الماليه (نقديه - ائتمانيه) خاصة فيما يختص باستخدام النقود والائتمان فى المقام الاول للاشراف والرقابه والمتابعه لضمان تنفيذ الخطة السلعيه فعن طريق منح الاعتمادات الماليه والمراجعه الماليه قبل وبعد الصرف يمكن التحقق من دقة التخصيصات الماليه ومطابقتها للتخصيصات الماديه او السلعيه وابراز أية انحرافات فى تنفيذ الخطة . ولكن الرقابة الماليه وحدها لا يمكنها اداء هذا الدور الكبير اذا لم يصحبها ايضا رقابة فنيه للتأكد من تنفيذ الاعمال والتصرفات طبقا للمواصفات المحدده لها بالخطة . كذلك فانه على اساس الاشراف الدائم الذى يضطلع به التخطيط المالى وبما يتوافر للنظام المالى من المرونه فى الاجل القصير اكثر من التخطيط السلعى فانه يعتمد على التخطيط بصفه اساسيه لتقويم اية انحرافات فى تنفيذ الخطه ، وذلك اما عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات ماليه لاستخدامها عند الحاجه ، او باتخاذ الاجراءات الكفيله باعادة الاقتصاد القومى الى حالة توازن وذلك عن طريق رفع او خفض الضرائب او الاسعار او الاجور ، او الدين العام ، او كمية النقود والائتمان ... الخ . وفى الاجل الطويل حيث تتهيأ الفرصه لتعديل الطاقة الانتاجيه وتوفير الايدى العامله المتخصصة فان التخطيط السلعى او المادى يلعب الدور الرئيسى لعلاج الانحرافات الاقتصاديه وتحقيق التوازن الاقتصادى .

فلو فرض على سبيل المثال ان انخفض حجم الاستهلاك النهائى خلال سنه ما فانه قد يمكن للحكومه علاجا لذلك أن تخفض الضرائب او الاسعار ، او تزيد الاجور ، او تتوسع فى حجم الائتمان الممنوح للقطاع العائلى . اما فى الاجل الطويل اذا كان استمرار حجم الاستهلاك دون المعدلات المحدده له فى الخطة متوقعا فانه سوف يتسنى للحكومه ان تزيد من الطاقة الانتاجيه والعماله اللازمة للتوسع فى انتاج السلع الانتاجيه وسلع التصدير وبالتالى تعديل حجم الانتاج المخصص للاستهلاك بالخطة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كذلك فان التخطيط المالى يلعب دورا رئيسيا فى الدول الرأسماليه وكذلك فى معظم الدول النامية لتنمية المدخرات المحليه وتنسيق التعاون بين اجهزة تعبئة المدخرات تحقيقا لهذا الهدف حتى يتسنى بذلك زيادة التراكم الرأسمالى وحجم الانتاج فى السنوات التاليه . اما فى الدول الاشتراكيه حيث تتحكم الدوله فى وسائل الانتاج وحجم الناتج القومى وادوات توزيعه واستخدامه النهائى بين الاستهلاك والتراكم (استثمار) فان معظم المدخرات المحليه تتكون فى القطاع العام كما تهيمن الدولة ايضا على مدخرات القطاع الخاص والعائلى وتحدد مقداره وابعاده سواء بطريق مباشر (قيود على الايداع والسحب لودائع الافراد مثلا) او بطريق غير مباشر لتحكمها فى الاسعار والائتمان والضرائب والاجور وجميعها تؤثر على مقدار الدخل القابل للادخار ، وبالتالى فان معدلات ادخار الافراد والهيئات الخاصة تلعب دورا ثانويا فى وضع وتنفيذ الخطة كما سنرى فيما بعد بالتفصيل .

اسلوب التخطيط فى الدول الراسماليه ودور القوائم التخطيطية :

قد يعتقد البعض - خطأ - ان الحكومه فى الدول الرأسماليه لا تضطلع باية مهام للتخطيط الاقتصادى حيث يقضى هيكل النظام الرأسمالى اساسا بان يترك للافراد والهيئات الخاصة حرية اصدار القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار ، على اعتبار ان حافز الربح فى سوق تنافسيه سوق يحتم على كل فرد او منشأة تنظيم مواردها وتوجيهها الى الاستخدامات المثلى التى تحقق اقصى ربح ممكن وبالتالى يتحقق نفس الشئ بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه ، وبالتالى يقتصر دور الحكومه فى النشاط الاقتصادى على توفير القدر اللازم من البنكنوت وبعض الخدمات الاخرى التى يعجز الافراد والمنشآت عن القيام بها بنفس الكفايه مثل الدفاع والامن الداخلى والقضاء ، على ان يتم تمويل هذه النفقات بواسطة الضرائب المحايده التى لا تستخدم لغرض التأثير او لتوجيه النشاط الاقتصادى ، وذلك بالقدر الكافى فقط لتمويل هذه النفقات بما يحقق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توازن ميزانية الحكومه . اما تنظيم وتوجيه هذه الجهود الفرديه فتتولاه القوى التلقائيـة للعرض والطلب التى بمقتضاها يتحدد السعر فى سوق المنافسة الحره.

غير انه منذ بداية القرن العشرين على وجه التقريب اتجهت معظم الـدول الرأسمالية الى التدخل فى النشاط الاقتصادى ومباشرة نوعا او آخر من اساليب التخطيـط الاقتصادى تحقيقا لاهداف معينه مما اضفى ابعادا جديدة لدور الحكومه فى الاقتصـاد القومى باعتبارها اداه توجيه ورقابة لمجرى النشاط الاقتصادى . فمثلا فى الولايـات المتحده الامريكيه وهى الدولة التى تتصدر مجموعة الدول الرأسمالية تتزايد حجم ميزانيـة الحكومه باضطراد خلال هذا القرن حيث بلغ مجموع الانفاق الحكومى فى سنة ١٩٦٣ مبلـغ ١٢٥ر١ بليون دولار ما نسبته ٢١ر٤٪ من اجمالى الدخل القومى ، بالمقارنة بمبلـغ ٨ر٠ بليون دولار ما نسبته ٨ر١٪ فقط من اجمالى الدخل القومى فى سنة ١٩٢٩. ويدل ذلك بوضوح على ازدياد حجم نشاط القطاع الحكومى واهميته فى التأثير على النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسماليه بصفة عامه . كذلك فانه يتوافر لدى حكومة هذه الدوله سلطـات تخطيطيه متعدده لرسم السياسات الماليه والنقديه التى تستطيع الحكومه بواسطتها ان تؤثر وتوجه مجرى النشاط الاقتصادى باكمله لتحقيق اهداف معينه مثل العماله الكامله او زيـادة متوسط دخل الفرد ومعدل النمو ، او اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقـيرة، الـخ . ويشرف على تخطيط الاقتصاد القومى بصفة عامة مجلس المستشارين الاقتصاديـين Council of Economic Advisors الذى يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، هذا الـى جانب بعض الهيئات التى تقوم ببحوث تخطيطيه مثل رابطة التخطيط القومى National Planning Association ولعل مما يؤيد هذا التحول الملحوظ لدور الحكومه فى النشاط الاقتصادى بالدول الرأسماليه نشأة وتطور كثير من الادوات التخطيطية المعروفه بهذه الدول مثـل الحسابات القوميه ، وجداول المدخلات والمخرجات ، وجداول التدفقات الماليه . فمثـلا أول جدول مدخلات ومخرجات فى اطاره الحديث قام بوضعه الاستاذ واسيلى ليونتيـف بجامعة هارفارد بالتعاون مع الحكومه الامريكية ، كما وضع الاستاذ كويلاند الامريكى اطـار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جداول التدفقات المالية . ولكن اسلوب التخطيط الاقتصادى وابعاده واهدافه تختلف كثيرا عن ما هو متبع فى الدول الاشتراكية كما سيرد فيما بعد .

ولا شك ان هذا التحول الملحوظ فى دور الحكومه كأداة توجيه ورقابة لمجرى النشاط الاقتصادى بالدول الرأسمالية يرجع بصفة خاصة الى ما اسفر عنه تطبيق المذهب الرأسمالى فى هذه الدول من الانحرافات والآثار العنيفه التى اصبحت تهدد تناسق هيكل النظام الرأسمالى نفسه وتؤثر على الاستقرار الاجتماعى والنمو الاقتصادي بصفة عامه . وقد لا يتسع المجال فى هذه المحاضرات الى معالجة تفصيلية لهذا الموضوع ولكن تجدر الاشارة الى اهم هذه الآثار والانحرافات كمقدمة لدراسة اسلوب التخطيط بصفة عامة فى الدول الرأسمالية ، وذلك كما يلى :

اولا : لقد صاحب تطبيق النظام الرأسمالى منذ البداية حدوث الدورات الاقتصادية Business Cycles من فترة رواج تزداد فيها الاستثمارات والعمالة والانتاج والدخول وبالتالى معدل النمو ، يعقبها فترة ركود تقل فيها الاستثمارات والعمالة والانتاج والدخول ، ثم يتبعها فترة رواج ، وهكذا . ولقد دأبت الحكومه بالدول الرأسماليه فى بادئ الامر الاتتدخل لعلاج هذه التقلبات اخذا بمبدأ الحرية الاقتصادية . Laissez Faire ، وبحجة ان هذه التقلبات هى فى حقيقة الامر نتيجة طبيعيه لعمل القوى التلقائية ، وان الاقتصاد القومى سوف يصحح نفسه بنفسه ، حتى كانت فترة الركود التى بدأت فى سنة ١٩٢٩ وامتدت وتطورت الى كساد عام استمر زهاء اربعة سنوات اشتدت فيه البطالة والفقر والبؤس . فقد احدث هذا الكساد العظيم والاثار الاجتماعية السيئه التى ترتبت عليه تغييرا فى الدور الذى يمكن ان تضطلع به الحكومه فى النظام الرأسمالى وان يكون هذا الدور اكثر ايجابيه للتدخل فى النشاط الاقتصادى لمقاومة الدورات الاقتصاديه ومنع فترات الرواج من ان تتطور الى تضخم حاد وفترات الركود من ان تتطور الى كساد عظيم . ولقد كان للاقتصادى المعروف جون مينارد كينز الفضل الكبير فى وضع الاطار العام لتدخل الحكومة بالدول الرأسمالية لتأثير وتوجيه النشاط الاقتصادى عن طريق السياسات المالية والنقدية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والائتمانية (التخطيط المالى) بما يتوافر لها من سلطات فعلا فى هذه المجالات ، وذلك فى كتابه الشهير النظرية العامة للعماله ومعدل الفائدة والنقود :

"The General Theory of Employment, Interest & Money"

٢ - لقد تخلف عن تطبيق المذهب الرأسمالى ايضا اتجاهات احتكاريه هددت وجود السوق التنافسيه وفعالية القوى التلقائيه اهم اعمدة النظام الرأسمالى . ولقد كان لكارل ماركس الفضل الكبير فى لفت نظر الدول الرأسماليه لهذه الميول الاحتكاريه على الاخص بين المنتجين وشرح كيفية حدوثها وابعادها على اساس انها عيوب ذاتيه فى هيكل النظام الرأسمالى نفسه - فالمنتج يحركه حافز الربح سوف يبحث دائما عن طرق فنيه جديده فى الانتاج او التنظيم او التسويق مثلا وسوف يمكنه توصله الى تكنيك جديد الى ان ينتج نفس السلعه بتكلفة اقل او سلعه احسن بنفس التكلفه ، وفى ظل المنافسه الحره سوف يدفع بالمنتجين الحديين (الاخرين) خارج النشاط ، وبالتالى يكتسب اسواق الآخرين ، ويستمر الحال على ذلك حيث يميل الانتاج الى التركيز فى النهاية فى ايدى القلة من المنتجين المحتكرين . ولقد اثبتت كثير من الابحاث فى الولايات المتحدة الامريكيه فى كثير من الصناعات الرئيسيه الى استمرار ميل الانتاج الى التركز حتى مع صدور كثير من التشريعات التى تقاوم الميول الاحتكاريه ، مثل قوانين منع الاحتكار والاساليب المختلفه لتشجيع صغار المنتجين على الصمود امام منافسة عمالقة المنتجين بتمييزهم فى المعاملة الضريبيه او بتوفير الائتمان ... الخ . فاكثر من حوالى ٩٥٪ من صناعة السيارات فى ايدى اربعة شركات كبيره ، مع ميل هؤلاء المنتجين الكبار فعلا الى التوسع وابتلاع المنتجين الصغار .

ولم تقتصر الميول الاحتكاريه والتركزيه على قطاع المنتجين بل تعدته الى قطاعات اخرى ، فالعمال ايضا اتجهوا الى التركيز فى شكل نقابات قويه تتحكم فى سوق العمل بالنسبه لجانب العرض وهو امر طبيعى لمقابلة محتكرى الطلب على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العمال من كبار المنتجين . وبين نقابات العمال واصحاب الاعمال من المنتجين يدور صراع المصلحة الفرديه الرهيب وما ينشأ عنه احيانا من اضرابات والشلل التام لجزء كبير من النشاط الاقتصادى مما تضطر معه الحكومه الى التدخل للحد من الضياع الناشئ عن توقف الانتاج ، هذا بخلاف الآثار السياسية والاجتماعيه المترتبه على ذلك.

ولقد امتدت الميول التركزيه ايضا الى توزيع الثروة والدخل بين افراد المجتمع حيث يزداد مدى التفاوت فى هذا التوزيع مما استدعى اتباع حكومات معظم الدول الرأسمالية للاساليب والتشريعات المختلفه لمقاومه هذه الاتجاهات ولاعادة توزيع الثروة والدخول لصالح الغالبيه العظمى من الشعب من الطبقات الفقيره سواء عن طريق التشريعات الماليه واهمها الضرائب التصاعديه على الدخل وانتقال الثروة (ضريبه التركات) او بالتشريعات الاجتماعيه مثل الحد الادنى للاجور والتأمينات الاجتماعيه ، والخدمات الطبيه والاجتماعيه المجانيه .

٣ - لقد ادت الفرديه والتلقائيه التى تحكم مجرى النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسماليه عزوف الافراد والمنشآت الخاصه عن انواع كثيره من الاستثمارات الهامه كالاستثمارات التى يصعب تخصيص عائدها على المستثمرين فقط (مثل تنقية الجو والمياه من متخلفات الصناعة او البحوث الاساسية فى بعض الميادين) ، او الاستثمارات التى تحف بها مخاطر جسيمه (مثل استخدام التفاعل النووى فى الاغراض السلميه حيث اضطرت الحكومه الامريكيه للتدخل لضمان تعويض ما يزيد عن نصف بليون دولار لكل حادث وهو الحد الاقصى الذى يغطيه بول شركات التأمين بامريكا) ، او الاستثمارات التى تحتاج الى اموال طائله ويتحقق عائدها فى الاجل الطويل او الاستثمارات التى تحتاج الى التركز للاخذ باساليب علميه وفنيه حديثه .مما يستدعى تدخل الحكومه تاره بالتشريعات الاجباريه كالتأميم حيث تمتلك الحكومه وسائل الانتاج فى مشروع معين وتقوم بادارته مباشرة وتارة بتشجيع هذه الاستثمارات عن طريق سياسات ماليه (معامله ضريبيه) او ائتمانيه (كتوفير الائتمان بتكلفة معقوله) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ - قصور معدلات التنميه فى معظم الدول الرأسماليه (ماعدا اليابان) عن نظيراتها فى الدول الاشتراكيه ويرجع ذلك اساسا الى عدم كفاءة استخدام الموارد الاقتصاديه فى الدول الرأسماليه بالمقارنه بالدول الاشتراكيه • فالبطاله والاضرابات وفترات الركود واوقات الكساد بصفة عامه تمثل ضياعا للموارد الاقتصاديه المتاحه للدوله ، كذلك ان اسلوب الانتاج فى السوق التنافسيه وما يستلزمه ذلك من مصاريف ضخمه للتسويق والاعلان وتعدد انواع المنتج من السلعه الواحده وان كان له ما يبرره من اشباع حاجات الافراد وتوسيع مجال الاختيار بين عدد كبير من السلع والخدمات ، وتحقيق الكفايه الانتاجيه فى ظل المنافسة وفعالية الحريات الفرديه•الا ان ذلك ايضا يتطلب استنزاف قدر اكبر من الموارد الاقتصادية المحدوده فى توفير سلعه او خدمه بعينها وبالتالى يرفع من تكلفتها فالسعر الذى يدفعه المستهلك النهائى لهذه السلعه او الخدمه • فمثلا تغيير موديل السياره كل عام او عامين يتطلب استبدال النماذج والقوالب والآلات التى تنتج الموديل الواحد قبل انتهاء عمرها الانتاجى وما يستلزمه ذلك من زيادة المستخدم من خامات الحديد والصلب المتاحه للمجتمع • كذلك ان اغلاق مصنع ما لابوابه نتيجة لمنافسة مصنع آخر اكثر كفاية لا يتم دون تكلفة ما وعلى حساب الموارد الفنيه والبشريه المتاحه بالمجتمع • ولسنا فى موقف تبرير هذا او ذلك ولكن ما يهمنا فى هذا المقام هو ابراز ان النظام الراسمالى وما قد يعتقده الكثيرين من مزايا تعدد انواع السلعه الواحده واساليب الاعلان والتسويق والمنافسه الحره وما تتضمنها من القوى التلقائيه التى توجه تصرفات المنتج والمستهلك لها تكلفه واحيانا ما تكون تكلفة باهظة جدا من وجهة نظر المجتمع حيث لا ينشأ عن هذه التصرفات بالضروره التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية المتاحه بالدوله على استخداماتها المختلفه •

ولقد امكن للدول الاشتراكيه عن طريق تحكم الدوله فى وسائل الانتاج وتوزيعها على الاستخدامات المثلى تحقيق معدلات اكبر للتنمية تفوق بكثير معدلات التنمية التى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحققها معظم الدول الراسمالية ، وان تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الافراد بغض النظر عن ما صاحب ذلك من اعباء تفضيل المستقبل على الحاضر وتضييق مجالات اختيار وفعالية التصرفات الفردية .

ومن العرض السابق للمشاكل التى تواجهها معظم الدول الراسمالية يمكننا ان نستخلص الاهداف الرئيسية للتخطيط الاقتصادى بها وابعاد ومجالات التدخل الحكومى للتأثير وتوجيه النشاط الاقتصادى . فقد تستهدف الحكومه مقاومة الدورات الاقتصادية والتخفيف من حدتها واثارها ومنعها من ان تتطور فترات الرواج الى تضخم حاد او ان تتطور فترات الركود الى كساد عظيم . كذلك قد يستهدف التدخل الحكومى تحقيق معدلات اكبر للنمو والعمالة الكاملة او معالجة الآثار الاجتماعيه الناشئة عن عمل القوى التلقائية خاصة الميول التركزية فى الانتاج وتوزيع الدخل والثروة . ولا شك ان هناك تداخل كبير بين هذه الاهداف بحيث يتعين التنسيق بينها فى اطار الاسلوب المتبع لتدخل الحكومه والسياسة المالية والاقتصادية التى توضع لتحقيق الاهداف .

ونظرا لملكية الافراد والمنشآت الخاصة فى الدول الراسمالية لمعظم وسائل الانتاج فان التخطيط المادى (السلعى) على النمط المتبع فى الدول الاشتراكية لا وجود له فى الدول الراسمالية . بمعنى آخر لا يتسنى للحكومه تحديد الاستخدام الامثل للموارد الانتاجية وحجم الانتاج وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، الا فى حدود نصيبها من وسائل الانتاج بالقطاع الحكومى والذى يمثل نسبة محدوده فى الاقتصاد القومى . ولذلك ان التخطيط المالى فى الدول الراسمالية يلعب الدور الرئيس فى توجيه الحكومه وتأثيرها على النشاط الاقتصادى لتحقيق الاهداف المرجوه ، بما يتسنى لها من سلطات مالية (الضرائب والانفاق العام) ونقدية (اصدار البنكنوت) وائتمانية (الدين العام - السياسات المصرفية) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ففى الدول الراسمالية يتعين على الحكومه ان توفر المقادير المناسبة من النقـــد والائتمان وان تتزايد هذه المقادير بزيادة مطابقة للنمو الطبيعى للنشاط الاقتصـــادى متمثلا فى اجمالى التدفقات النقدية والتدفقات العينيه للدخل القومى ولتجنب حـــدوث اختناق مالى يعوق هذا النمو الطبيعى • ولمقاومة الدورات الاقتصادية يجب ان تكون هذه الزيادة الطبيعيه فى كمية النقد والائتمان بخطوات سريعة فى حالات الركود وبخطـــوات بطيئة فى حالات الرواج • ويتم تنفيذ هذه السياسات باستخدام ادوات متعددة اهمهـــا اصدار البنكنوت ، وسعر الفائدة ، والسوق المفتوحه ، وسعر الخصم ، والاحتياطى القانونـــى للبنوك • ففى اوقات الركود الاقتصادى حيث تنتشر البطالة ويقل الاستثمار وينخفض مستوى الاسعار تلجأ الحكومه الى محاولة زيادة عرض النقود والائتمان الرخيص Cheap Money Policy اى بسعر فائدة منخفض لحث رجال الاعمال على زيادة استثماراتهم نظـــرا لانخفاض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار اى انخفاض فى احد عناصر تكلفة الانتاج ، ويتسنى للحكومه تحقيق ذلك عن طريق اصدار بنكنوت ، او حث البنـــك المركزى على خفض سعر الخصم للاوراق التجارية التى تقدمها له البنوك التجارية او خفض للاحتياطى القانونى الذى تلتزم البنوك التجارية بايداعه لديه كنسبة معينة من حجم ودائـــع عملائها او تطلب من البنك المركزى ان يشترى اوراق مالية من السوق المفتوحة لحساب الحكومه او لحسابه اوای مجموعة من هذه الوسائل مجتمعه • ويترتب على تجاوب رجال الاعمـــال لهذه السياسة واقبالهم على الاستثمار زيادة العمالة ، والانتاج ، والدخول ، والاسعـــار ايضا مما يدفع بالاقتصاد القومى ثانية الى حالة الرواج • وفى اوج حالة الرواج ومـــا يصاحبها عادة من ضغوط تضخمية غير مرغوب فيها تتبع الحكومه بالتعاون مع البنك المركـــزى سياسات نقدية وائتمانية معاكسة لتلك التى ذكرناها توا •

ويتطلب الامر ايضا ان تتبع الحكومه سياسات مالية لا تتعارض فى آثارها مـــع سياساتها النقدية والائتمانية السالفة الذكر بل تدعمها حتى يتحقق الهدف الذى تسعـــى اليه • وتنصرف هذه السياسات المالية الى سياسة الضرائب وسياسة الدين العام وكذلـــك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سياسة الانفاق الحكومى • فمثلا فى اوقات الركود تلجأ الحكومة الى خفض الضرائب على رجال الاعمال بما يستحثهم على زيادة استثماراتهم بل واحيانا قد تخفض الضرائب ايضا على دخول الافراد لزيادة طلبهم الفعال على السلع والخدمات حتى يتجاوب رجال الاعمال لذلك بالتوسع فى الاستثمار • كذلك بالنسبة للدين العام تقضى الرغبة فى زيادة كمية النقود والائتمان فى اوقات الركود ان تلجأ الحكومة الى استهلاك بعض الدين العام ودفع مستحقاته • هذا وتتبع الحكومه سياسات مالية معاكسة لذلك فى اوقات الرواج وبدء ظهور الضغوط التضخمية •

وتدعيما لهذه السياسات ايضا تنظم الحكومه بنود انفاقها على اساس ان تزيد من انفاقها فى اوقات الركود لتعويض النقص فى اجمالى الطلب الفعال على ان تتبع سياسة معاكسة فى اوقات الرواج •

ونود ان نشير الى ان العرض السابق عبارة عن عرض سريع لاهم السياسات المالية والنقدية التى يتضمنها التخطيط الاقتصادى فى الدول الراسمالية دون الدخول فى التفاصيل الدقيقه التى يتعين معرفتها خاصة بالنسبة لتحقيق التناسق بين هذه السياسات مجتمعه والشروط الواجب توافرها حتى يتحقق لها الفاعلية والاثر المطلوب ، ولا يتسع المقام هنا الى معالجة هذه التفاصيل •

اما بالنسبة للاجهزة التى تتولى تخطيط وتنفيذ هذه السياسات المالية والنقدية ففى الولايات المتحدة الامريكيه كمثال للدول الراسمالية يتبع فى الدول الراسمالية • يبدأ التخطيط بان يقترح مجلس المستشارين الاقتصاديين الذي يتبع رئيس الجمهورية مباشرة - بما يتوافر لديه من معلومات مستفيضة عن جميع نواحى الاقتصاد القومى السياسات المالية والنقدية المختلفة للتأثير فى العمالة والاستثمارات والانتاج وتوزيعه لتحقيق الاهداف العامه للدولة وتعرض هذه الاقتراحات على رئيس الجمهورية الذى يعرضها بدوره على البرلمان لمناقشتها واقرارها • وبعد اقرار هذه السياسات توزع على جهات الاختصاص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للتنفيذ فتتولى وزارة الخزانة الاشراف على تنفيذ السياسة المالية كالضرائب والدين العام وسياسة الانفاق الحكومى بينما يعاون البنك المركزى (الفيدرالى) فى تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية بما لديه من اسلحة لتغيير حجم النقد والائتمان فى الدولة.

كما يتطلب اعداد الخطة المالية والنقدية توافر بيانات مستفيضه عن النشاط الاقتصادى بالنسبة لحجم التدفقات العينية المنتظرة للدخل القومى موزعا على القطاعات المختلفة حتى يمكن تحديد القدر المناسب من النقود والائتمان بما يحقق اهداف التخطيط المالى والتخطيط الاقتصادى بصفة عامة كما ذكر آنفا . وتبين الحسابات القومية التى تنشأ على اساس المعلومات الفنية المستقاه من جداول المدخلات والمخرجات حجم هذه التدفقات العينية للدخل القومى وتوزيع الاستثمارات والانتاج على قطاعات الاقتصاد القومى وكذلك الموارد الفنية والبشرية اللازمة لذلك . وجدير بالذكر ان الغرض من استعمال جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية يختلف فى الدول الراسمالية عن الغرض من استخدامها فى الدول الاشتراكية . ففى الدول الراسمالية ينحصر استخدامها فى غرض بيانى يعرض مقادير الاستثمار والانتاج ووسائله وكذلك توزيع هذه المقادير على القطاعات المختلفة طبقا للنمط الجارى وما ينتظر ان يتخذه الافراد من قرارات لا طبقا لما تحدده الدولة من اهداف عينية وما تقرره من مقادير الاستثمار والانتاج وتوزيعه باحكام ودقة كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، وبالتالى يكون الغرض فى الحالة الاخيرة هو تنفيذ الخطة العينية المحددة وتحديد التدفقات العينية للدخل القومى تبعا لذلك.

كذلك تعتبر ميزانية الدولة من اهم القوائم المالية التى تبين خطة الدولة من حيث استدرار مواردها واوجه استخدام هذه الموارد وذلك فى صورة تحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات المالية . وتعبر ميزانية الدولة عن سياستها الضريبية وسياسة الدين العام فى جانب الموارد وكذلك عن سياسة الانفاق الحكومى فى جانب الاستخدامات طبقا للاهداف التى تضطلع بتنفيذها كما سبق ذكره.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعد جداول التدفقات المالية للوقوف على المدخرات المتاحه فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى والاستثمارات القرينة بها • فتظهر بهذه الجداول التيارات النقدية والمالية فيما بين القطاعات المختلفة بالنسبة لمصادر التمويل المتاحة ، والاقراض والاقتراض وبالتالى يساعد ذلك على تقدير حجم الائتمان والتمويل اللازم لهذه القطاعات كما يبين الاتجاهات الانكماشية او التضخمية واسبابها •

ويعطى ميزان المدفوعات او ميزانية النقد الاجنبى معلومات تفصيلية عن الموارد والاستخدامات من العملات والتسهيلات الاجنبية فى صورة متوازنة وتظهر اهمية هذه القائمة المالية فى ان عجز التمويل الداخلى (ادخار محلى واقتراض محلى) عن تغطية استثمارات سوف يغطى عادة من العالم الخارجى كما يظهر من المعادلتين الآتيتين :

استثمار محلى = ادخار محلى + اقتراض داخلى + اقتراض خارجى •

اقتراض خارجى = استثمار محلى - (ادخار محلى + اقتراض داخلى) •

ويشرف البنك المركزى (او الفيدرالى) بما يتوافر لديه من ادوات وسلطات مصرفية على حجم الائتمان وتوزيعه على القطاعات المختلفة حيث يمكنه التدخل للتأثير على الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية بتغيير سعر الخصم ، ونسبة الاحتياطى القانونى على الودائع على البنوك التجارية ، وكذلك بواسطة عمليات السوق المفتوحة ، واخيرا عن طريق الاقراض المباشر للبنوك التجارية التى بدورها تقوم بمنح الائتمان•

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اسلوب التخطيط فى الدول الاشتراكية ودور الموازين التخطيطية :

يختلف اسلوب التخطيط فى الدول الاشتراكية طبقا لهيكلها الاقتصادى عنه فى الدول الاخرى ، كما يتميز الهيكل الاقتصادى فى الدول الاشتراكية بانه اقتصاد مخطط له سمات مميزه اوويتبع اسلوب التخطيط الشامل . فالاقتصاد الاشتراكى المخطط يقوم على اساس ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج فى قطاعات الصناعة والتجارة والمال ، والملكية الجماعية فى قطاع الزراعة . ويستند الاقتصاد المخطط ايضا الى احتكار الدولة لنشاط التجارة والتعامل مع العالم الخارجى ، وتحكمها المباشر فى حجم الائتمان وتوزيعه فى الانشطة المختلفة حسب الخطة ، والاداره المركزية للاسعار والاجور والضرائب . وتباشر الدولة سلطة الادارة المركزية للنشاط الاقتصادى من خلال التخطيط الشامل لكافة ابعاد وجوانب هذا النشاط وعلى كافة المستويات الادارية فى القطاع والمؤسسة والوحدة الانتاجية . ويستلزم الامر وجود نظام موحد للحسابات والاحصاءات يضمن توحيد المفاهيم والبيانات على كافة المستويات . فالدولة فى الاقتصاد المخطط من خلال التخطيط الشامل تتولى بنفسها علاج المشكلة الاقتصادية التقليدية الناشئة عن ندرة الموارد بالنسبة لتعدد الحاجات وهى التى تتولى تحديد مقادير العرض والطلب والاسعار سواء بالنسبة للسلع الانتاجية او السلع الاستهلاكية بدلا من ترك ذلك للقوى التلقائية التى تعمل فى السوق التنافسية كما هو الحال فى الدول الراسمالية .

ولقد مر التحول الاشتراكى فى مختلف الدول الاشتراكية بمراحل متفاوته حتى استوفت اسس قيام اقتصاد مخطط بها وذلك تبعا لظروفها التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، خاصة وان هذه الظروف هى التى تحدد الاسلوب المناسب للتخطيط وادارة النشاط الاقتصادى .

ويترتب على قيام الاقتصاد المخطط على هذه الصورة امرين هامين :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اولا : ان تتولى الدولة ادارة النشاط الاقتصادى بصفة مباشرة بدلا من الافراد والمنشآت الخاصة . وقد تترك الدولة جزءا محدودا من النشاط الاقتصادى فى ايدى الافراد والمنشآت الخاصة ولكن تحت اشرافها ورقابتها ايضا حتى لا تتعارض تصرفاتهم مع مقتضيات تنفيذ الخطه .

ثانيا : ان يحل التخطيط المحكم والشامل محل القوى التلقائية فى تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وبالتالى تختفى مصادر عدم الاستقرار الاقتصادى والانحرفات والآثار السيئه التى تشوب النظام الراسمالى .

فالتخطيط الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط ليس تخطيط تصحيحى وغير مباشر اساسه التخطيط المالى كما هو الحال فى الدول الراسمالية ، نظرا لانه - من الناحية النظرية على الاقل * - لا وجود للانحرافات الاقتصادية فى الاقتصاد المخطط ، بل هو تخطيط مباشر يراعى فيه تحقيق النمو المتناسق والمتوازن (Proportionality) والمستمر للاقتصاد القومى دون تقلبات او نكسات فى الاجل الطويل .

كذلك ان التخطيط الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط يتميز بالشمول ولا يقتصر اساسا على تخطيط الاستثمار فقط او الاستهلاك فقط او على قطاع معين دون آخر بل يتناول جميع ابعاد عملية تكرار الانتاج (بالمفهوم الماركسى Reproduction Process) من انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك وتراكم (استثمار) . كذلك ان التخطيط الشامل فى الاقتصاد المخطط يتم بالنسبة لجميع الجوانب سواء الجانب السلعى او الجانب المالى او الجانب البشرى او الجانب الاقليمى ، ولسوف تبرز هذه الجوانب التخطيطية بوضوح لدى مناقشة الموازين التخطيطية فيما بعد . ويتخلل التخطيط الشامل فى كافة المستويات للقطاع والمؤسسة والوحدة الانتاجية كما يتشعب ليشمل كل المنتجات والخدمات حتى يصل الى السلعة الواحدة .

---

* فمن الناحية النظرية حيث تتحكم الدولة فى مقادير العرض عن طريق خطة الانتاج والطلب عن طريق الاسعار والاجور لا ينتظر وجود تضخم فى الاقتصاد المخطط . ولكن من الناحية العملية ونظرا لصعوبة تخطيط الطلب مقدما فقد تنشأ بعض الضغوط التضخمية والتى ان لم تتح لها الفرصة بان تعكس اثرها على الاسعار التى تحددها الحكومة فقد ينعكس اثرها على ظهور السوق السوداء او انخفاض رقم المخزون من سلعة معينة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالاضافة الى ذلك يتميز التخطيط الشامل بعنصر الدوام حيث لا ينحصر فى خطة واحدة وينتهى بانتهائها بل يمتد الى الاجل الطويل ، فالخطة الطويلة الاجل (١٠-١٥ سنة) تقسم الى خطط متوسطة الاجل (٤-٧ سنة) والاخيرة تقسم الى خطط سنوية ، ثم فخطة اخرى طويلة الاجل ، وهكذا .

ويستهدف التخطيط الاقتصادى فى الدول الاشتراكية اشباع اكبر قدر من الحاجات من السلع والخدمات بالنسبة للغالبية العظمى من افراد المجتمع اى رفع مستوى معيشتهم وذلك فى حدود الموارد المتاحة والممكنه اذا تحقق بالطبع الاستغلال الامثل لهذه الموارد . ويلاحظ ان تفاعل اهداف التخطيط الاقتصادى مع مصالح الاغلبية العظمى من افراد المجتمع يعتبر محورا رئيسيا للتخطيط الشامل فى المجتمع الاشتراكى .

وفى الاقتصاد المخطط يعتبر التخطيط المادى (السلعى) - فيما يتعلق بحصر الموارد المادية وتوزيعها الامثل على الاستخدامات المختلفة - بلا شك اساس التخطيط الشامل نظرا لملكية الدولة لادوات الانتاج . ففى ميزان الاقتصاد القومى كما سبرد تفصيله بعد تعطى الاولوية دائما للانتاج وللجانب السلعى من عملية تكرار الانتاج التى سبق الاشارة اليها ، الى امكانية موازنة الانتاج مع عناصر الانتاج المستخدمة فى القطاعات المختلفة عن طريق موازين التشابك (مدخلات ومخرجات) ، الى حجم الناتج الاجتماعى (القومى). اما التخطيط المالى فان دوره ينصرف الى تنفيذ الخطة المادية (السلعية) . من ضمان كفاءة الادوات المالية لحصر توزيع الموارد المالية (نقدية وائتمانية) وما يتطلبه ذلك على استخداماتها المختلفة بحيث تتوازن التدفقات المالية مع التدفقات العينية ، او بمعنى آخر التخصيصات المالية مع التخصيصات السلعية وبالتالى يتحقق التبادل بينهما كما هو مرسوم بالخطة . غير ان التخطيط المالى وادواته من اسعار واجور وائتمان وضرائب تتميز بمرونة كبيرة فى معالجة الانحرافات التى قد تنشأ بين العرض والطلب فى الاجل القصير حتى يتسنى للتخطيط المادى معالجة انحرافات تنفيذ الخطة فى الاجل الطويل نسبيا الذى قد يتطلبه تعديل الطاقة الانتاجية وتوفير المهارات الفنية مثلا . ولقد تنبهت معظم الدول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاشتراكية فى الآونة الاخيرة الى اهمية التخطيط المالى وادواته كاسلوب غير مباشر للتخطيط له اهميته فى معالجة الانحرافات خاصة على جانب الطلب الذى لا يخضع للتخطيط المحكم بنفس الدقة التى يخضع لها العرض او الانتاج • ولسوف ينعكس اثر هذا الاتجاه على هيكل الموازين المالية القائمة لتبرز بيانات اكثر عمقا وتفصيلا •

ولا يخلو الاقتصاد المخطط بالدول الاشتراكية من المشاكل والصعوبات والانتقادات التى نذكر اهمها باختصار فيما يلى :

١ - الحد من حرية وفعالية كثير من التصرفات الفردية فى مجالات النشاط الاقتصادى تمشيا مع مقتضيات التخطيط الشامل ولكن ذلك يبرره ان التخطيط الشامل يستهدف اساسا صالح الغالبية العظمى من افراد المجتمع •

٢ - صعوبات تحقيق التخطيط الشامل والمحكم والدقيق نظرا لعدم توافر البيانات الدقيقة او لصعوبة اخضاع قطاع معين كالزراعة مثلا للتخطيط على مستوى الدقة المطلوب لوجود عوامل طبيعية غير منتظمة •

٣ - نمو قطاع الصناعة بمعدلات اكبر من قطاع الزراعة لاسباب كثيرة بعضها يرجع الى ظروف غير اقتصادية (عسكرية وسياسية) وما يترتب على ذلك من عدم توافر الامكانيات المادية والمالية لقطاع الزراعة لينمو للمستوى المطلوب للمحافظة على النمو المتوازن •

٤ - ما تتطلبه الادارة المركزية للنشاط الاقتصادى من بيانات واحصاءات ومجهودات ببروقراطية كبيره • ولذلك تتجه كثير من الدول الاشتراكية بوضوح الى تطبيق اللامركزية فى الادارة •

٥ - تركيز التخطيط الشامل فى هذه الدول على جانب الانتاج اى العرض و اهماله للجانب المالى اى الطلب ، وقد يرجع ذلك الى صعوبة تخطيط الطلب بنفس الدقة والسهولة التى يمكن ان يتم بها تخطيط الانتاج اى العرض •

٦ - بعض المشاكل الاخرى المتعلقة بالحوافز والكفاية الانتاجية وتطبيق الاساليب العلمية الحديثة للتسويق وادارة المشروعات •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن العرض السابق لاسلوب التخطيط الاقتصادى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط يمكننا ان نتوقع اختلافات جوهرية فى القوائم التخطيطية المستخدمة بالدول الاشتراكية عنها فى الدول الراسمالية نظرا لاختلاف ابعاد ومضمون اسلوب التخطيط فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط عنه فى الدول الاخرى • ففى الاقتصاد الاشتراكى المخطط تستخدم الموازين التخطيطية بدلا من الحسابات القومية والقوائم التخطيطية الاخرى المستخدمة فى الدول الراسمالية والتى سبق الاشارة اليها • وتنفرد الموازين التخطيطية بصفات خاصة تميزها بوضوح عن الحسابات القومية نذكر اهمها فيما يلى :

اولا : تعكس الموازين التخطيطية اسلوب التخطيط الشامل المتبع فى الاقتصاد المخطط من حيث :

أ - احتواء هذه الموازين لجميع جوانب النشاط الاقتصادى التى تخضع للتخطيط التفصيلى الدقيق فيبرز بها الجانب السلعى (المادى) والجانب المالى والجانب البشرى (قوى عامله) والجانب الاقليمى • اما الحسابات القومية والقوائم التخطيطية الاخرى المستخدمة فانها تركز على الجانب المالى •

ب - كذلك تحتوى الموازين التخطيطية على بيانات وقوائم اكثر شمولا وتفصيلا عن الحسابات القومية حيث يبرز بها المستوى القومى التجميعى والمستوى التشابكى (قطاعات) والمستوى التحليلى (بالوحدة الانتاجية) • ويرجع ذلك اساسا الى ان الموازين التخطيطية تستخدم لادارة النشاط الاقتصادى فى ابعاده المختلفة بصفة مباشرة مما يتطلب شمولها للتفاصيل الدقيقة اما فى الدول الراسمالية حيث يسود التخطيط التصحيحى غير المباشر فان محور الاهتمام يدور حول المجاميع الرئيسية وعلى المستوى القومى او القطاعى على الاكثر •

ج - اساس هذه الموازين ولا شك هو الجانب المادى حيث يعتبر ميزان الناتج الاجتماعى وتوزيعه واستخدامه النهائى المصدر الرئيسى للبيانات الواردة بالموازين الاخرى - اما اساس الحسابات القومية فهو الجانب المالى بصفة عامة •

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - تتضمن هذه الموازين كثير من القوائم التى لها نظير بالحسابات القومية والقوائم الاخرى بالدول الراسمالية مثل ميزان راس المال القومى الثابت ، موازين التشابك (مدخلات ومخرجات) ، وميزان ايراد ومنصرف القطاع العام (ميزانيه الدولـــة) بالاضافة الى موازين اخرى متعدده ، وان اختلف مضمون ودور هذه الموازين .

ثانيا : يختلف الاطار النظرى للموازين التخطيطية عن الاطار النظرى للحسابات القومية المستخدمة فى الدول الراسمالية . فالموازين التخطيطية تقوم على اســـاس نظرية كارل ماركس فى كتابه الشهير راس المال Das Kapital ، فهذه تعطى الاولوية للجانب المادى (السلعى) من عملية تكرار الانتاج حيث تحتـــل موازنة الانتاج مع استخداماته فى القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى بواسطـــة موازين التشابك (مدخلات ومخرجات) مكان الصدارة فى التخطيط كما ان رقـــم الناتج الاجتماعى وتوزيعه هو الذى يحدد الدخول وتوزيعها وليس العكـــس . اما الاطار النظرى للحسابات القومية فانه يستند الى نظرية كينز فى كتابـــه الشهير " النظرية العامة للعمالة ، ومعدل الفائدة والنقود " حيث يلعب الجانب المالى دورا رئيسيا فى تنمية الدخل القومى ، كما ان الدخل القومى ومفهومـــه وابعاده يختلف فى اساسه وفى الدور المحدد له عنه فى الدول الاشتراكيـــة . وبالتالى ان ميزان الدخل القومى لا ميزان الناتج الاجتماعى هو المحـــور الرئيسى لهذه الحسابات .

ثالثا : اختلاف المفاهيم التى تستند اليها الموازين التخطيطية عن المفاهيم المستخدمـــة فى الحسابات القومية وتكفى الاشارة الى اهم هذه الاختلافات كما يلى :

١ - مصدر القيمة فى الاقتصاد المخطط هو العمل وما يفيض عن الاجور يعتبر فائـــض اجتماعى من حق الدولة ، وتنشأ الاجور فى العملية الانتاجية نفسها . اما فـــى الحسابات القومية فان الدخل القومى يوازى عوائد عوامل الانتاج جميعها اى العمـــل وراس المال والارض والتنظيم . ويجب الفائض الاجتماعى المتولد فى العملية الانتاجيـــة

عوائد الارض وراس المال والتنظيم حيث يصبح من حق الدولة التى تمتلك وسائل الانتاج اصلا ٠

٢ - فى الاقتصاد المخطط تقسم القطاعات الاقتصادية الى قطاعات منتجة وقطاعات غير منتجه وبالتالى يتحدد العمل المنتج الذى يخلق سلعة جديدة او يضيف الى قيمة سلعة قائمة (نقل السلع مثلا) ، والعمل غير المنتج الذى يكون موضوعه خدمة الاشخاص كالخدمات الطبية والتعليمية والفنية ، ويلاحظ ان العمل غير المنتج يستحوذ على نصيبه من الدخل وبالتالى الناتج الاجتماعى عن طريق التوزيع الثانوى للدخل القومى الذى نشأ فى القطاعات المنتجة ٠

٣ - يترتب على ذلك ان تعريف كلا من الناتج الاجتماعى (القومى) والدخل القومى يختلف فى الاقتصاد والمخطط عنه فى الدول الراسمالية ، حيث لا يدخل فى تعريف الناتج الاجتماعى مثلا الا الانتاج بالمفهوم الماركسى وتستبعد بذلك ناتج كثير من الانشطة الاخرى ومعظمها خدمات ٠ كذلك ان الدخل القومى بالمفهوم الماركسى لا يدخل فيه الا دخل الافراد المنتجين والفائض الاجتماعى المترتب على عملهم وبالتالى يستبعد من رقم الدخل القومى دخل الافراد العاملين فى القطاعات غير المنتجه والذى يعتبر توزيعا ثانويا للدخل الاولى بالقطاعات المنتجة ٠ وبالنسبة للدول الراسمالية يشكل هذا الدخل فى القطاعات غير المنتجة حوالى من ٢٠ الى ٢٥٪ من الدخل القومى مما يجعل اساس مقارنة ارقام الناتج الاجتماعى والدخل القومى بين الدول الاشتراكية والراسمالية اساسا غير سليم او موحد ٠

٤ - مفهوم عملية تكرار الانتاج Reproduction Process الذى تنفرد به النظرية الماركسية من انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك وتراكم حيث يختلف مضمون ومفهوم كل من هذه الابعاد عن ما يناظرها فى النظام الراسمالى ٠

ولسوف نتعرض الى تفاصيل هذه المفاهيم ومضمونها لدى عرض نظام الموازين التخطيطية بالمحاضرات القادمة ٠

(يتبع)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner